TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/51/L.4
8 October 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الحادية والخمسون
جنيف، ٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤
البند ٨(ب) من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الحادية والخمسين

المقرر: السيد باتريك كرابي (جنوب أفريقيا)

المتكلمون:

منسق المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني	جمهورية إيران الإسلامية
فلسطين	تونس
البرازيل نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين	كوبا
باكستان نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين	المغرب
نيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية	الأردن
إسرائيل	بنن نيابة عن أقل البلدان نمواً
مصر	الاتحاد الروسي
الولايات المتحدة الأمريكية	الصين
إندونيسيا	السودان

ملاحظة للوفود

يعمَّم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وتُرسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم **الثلاثاء ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤** إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8108, Fax No. 917 0056, Tel. No. 917 5656.

(A) GE.04-52728 131004 131004

أنشطة التعاون التقني: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

(البند ٨(ب) من جدول الأعمال)

١- كانت أمام المجلس، لكي ينظر في هذا البند، الوثيقة التالية:

"تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني" (TD/B/51/2).

٢- قال **منسق المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني**، في معرض تقديمه تقرير الأمانة، إن البند المتعلق بالمساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني مدرج على جدول أعمال المجلس منذ ٢٠ سنة، ما يشهد على السياق السياسي المعقَّد الذي يتناول فيه الكثيرون هذه المسألة الاقتصادية. ومن الإنجازات المهمة التي حققها الأونكتاد في دورتيه العاشرة والحادية عشرة بلوغ توافق في الآراء بشأن العمل في هذا المجال. وقد جمعت الأمانة في تنفيذ ولايتها الأركان الثلاثة التي يقوم عليها عمل الأونكتاد، ألا وهي البحث والتحليل، وتقديم المساعدة التقنية، وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي. واعترفت الأمانة أيضاً بالطابع الفريد التي تتسم به هذه المسألة في جهودها الرامية إلى إدماج توقعات الأونكتاد العالمية في صلب برنامج العمل هذا. ولئن لم يكن الأونكتاد المحفل المناسب لمعالجة الجوانب السياسية أو الأمنية أو الإنسانية أو القانونية لمسألة فلسطين فإنه محفل الأمم المتحدة المناسب لتناول الأبعاد الإنمائية للمسألة.

٣- وأضاف المنسق قائلاً إن التقرير أكد على الحاجة الملحّة إلى جمع جهود الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية في إطار متماسك تُحدِّده رؤيا وجدول أعمال حقيقيان للتنمية الفلسطينية. واستمر الاقتصاد الفلسطيني يعاني اختلالات وتشوُّهات هيكلية عميقة، سببها الاحتلال، والعزلة والتجزئة الجغرافيتان، والحرب والاستتراف المؤسسي، وحالة اللايقين التي تلف تنفيذ حل الدولتين المتوخى في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ وخارطة الطريق التي وضعها المجتمع الدولي. وأوضح قائلاً إن أي عملية سياسية ينبغي أن تقترن باستراتيجية للتنمية الاقتصادية، وحتى في غياب أي تقدم سياسي، أظهر الاقتصاد الفلسطيني مرونة واستنبط استراتيجيات للتكيف، وهذا من شأنه أن يوفر عناصر توجيهية لمساعي التنمية في أثناء الصراع وبعده.

٤- ومضى يقول إن رسالة الأونكتاد السياساتية في هذا الشأن وجدت صدىً متنامياً في المحافل الفلسطينية والدولية وشكّلت الأساس لبرنامج الأونكتاد المتعلق بتقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني في السنوات الأخيرة، هذا البرنامج الذي نُفِّذ بالتعاون الوثيق مع فلسطين. وقد انخرط الأونكتاد انخراطاً كاملاً في دعم الجهود الإنمائية الفلسطينية وإقامة شراكات جديدة مع القطاع الخاص والمنظمات الإنمائية الدولية. ويعتبر المانحون الأونكتاد، بصفة متزايدة، وكالة إنمائية تتمتع بالشفافية والقدرة على تقديم مساعدة تقنية فعالة من حيث التكلفة للشعب الفلسطيني.

٥- وأردف قائلاً إن الأونكتاد العاشر رحب بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني ودعا إلى تكثيفها. وأقر توافق آراء ساو باولو مرة جديدة المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني ودعا إلى تعزيزها بموارد كافية. ونظراً إلى القدرة المؤسسية المقيّدة للسلطة الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص والأوضاع الميدانية المتردية، تؤدي وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في الأونكتاد دوراً لا غنى عنه في مجالات الاتصال والبحث وضمان تماسك السياسات دعماً للعمل الذي تقوم به شُعَب الأونكتاد الأخرى. إلا أن قيود التمويل ما فتئت تزداد شدّةً، الأمر الذي نال من كفاءة المساعدة التقنية وتأثيرها. ومما يعوق من قدرة الأمانة على المضي قدماً في تصميم أنشطة المساعدة التقنية واستهلال ما هو مقرَّر منها القيود المتجددة على الموارد من خارج الميزانية وعدم إمكانية التنبؤ بها، وكذلك تراجع الموارد من الموظفين الأساسيين. ولن تستطيع الأمانة قبول طلبات جديدة من السلطة الفلسطينية لمشاريع المساعدة التقنية ما لم تُملأ الوظيفة الإضافية من الفئة الفنية التي خُصِّصت لوحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني منذ عام ٢٠٠١. ويشكل تمكين الجهات الفلسطينية من المشاركة بانتظام في اجتماعات خبراء الأونكتاد أولوية أخرى من أولويات بناء القدرات ستُركِّز عليها الأمانة في برنامج عملها للسنوات المقبلة.

٦- وأكد أن موارد الميزانية العادية المتاحة حالياً كافية للحفاظ على المعارف المتخصصة للأمانة وقدرتها على تحليل السياسات في مجالات بعينها، ولتوفير خدمات استشارية من حين إلى آخر، ولكنها غير كافية لإدارة برنامج للمساعدة التقنية مكثف ومتعدد القطاعات، أو لتمكين ممثلي وخبراء القطاعات الفلسطينية من المشاركة الكاملة في اجتماعات خبراء الأونكتاد. وبغية تسريع الإجراءات اللازمة لتصحيح هذا الوضع، أبدت الأمانة استعدادها لاتّباع مداولات المجلس بجهود فعالة لتعبئة الموارد بالتشاور مع الوفود المهتمة والسلطات المختصة في عواصم البلدان المانحة.

٧- وقال ممثل **فلسطين** إن وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في الأمانة، على الرغم من صغر حجمها، تساهم مساهمة مهمة في بحث وفهم الاقتصاد الفلسطيني وتأثير الاحتلال الإسرائيلي فيه. وأكد تقديره لجميع أشكال المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، وشدّد على ضرورة التركيز على بناء القدرات والسياسات الاقتصادية في الدولة الفلسطينية الناشئة. وحث الأمانة والبلدان المانحة على توفير الموارد كمساهمة إيجابية في السلام الآتي لا محالة وكترجمة عملية لتوافق آراء ساو باولو.

٨- وأردف قائلاً إن اتفاقات أوسلو تنص على المساواة والاحترام المتبادَل والشراكة في السلام والتنمية الاقتصادية. إلا أن عقداً آخر من الاحتلال مرّ منذ اعتمادها، مخلِّفاً عواقب وخيمة على جميع مناحي حياة الشعب الفلسطيني. وليس ما قامت به إسرائيل مؤخراً من إزهاق أرواح الفلسطينيين وهدم منازلهم وتدمير مزارعهم واقتلاع أشجارهم المثمرة سوى أمثلة على ممارسات احتلال يشعر باقتراب نهايته. وأكد أن ما تريده إسرائيل هو دولة فلسطينية تديرها شركات خاصة ومنظمات غير حكومية تربطها بإسرائيل علاقات محاباة لا دولة فلسطينية تحكمها سلطة فلسطينية منتَخَبة ومشروعة تمارس سيادتها، ونبّه المجتمع الدولي والهيئات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية إلى هذا الفخ المنافي للمنطق.

٩- وأضاف قائلاً إن إصرار إسرائيل على اتخاذ تدابير منفردة وتجاهل السلطة الفلسطينية هو استراتيجية غير مجديـــة تـــرمي إلى تقسيم الأرض الفلسطينية بفصل قطاع غزة جغرافياً وسياسياً عن الضفة الغربية. وأوضح أن الموقف الفلسطيني من أي انسحاب إسرائيلي محتمَل من قطاع غزة يحكمه اعتباران أساسيان هما: أن الضفة الغربية وقطـــاع غزة يشكلان كتلة إقليمية واحدة؛ وأن أي انسحاب من قطاع غزة ينبغي أن تصحبه خطوات مماثلة في الضفة الغربية تماشياً مع خارطة الطريق وبالتعاون الكامل مع السلطة الفلسطينية. وطلب إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تمتثل التزاماتها القانونية المحددة في الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن "التبعات القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة". لقد آن الأوان لكي يتخذ المجتمع الدولي خطـــوات ملموسة تُجبر إسرائيل على امتثال القانون الدولي. ودعا إلى مقاطعة الشركات والأفراد المرتبطين ببناء الجـــدار وحظر استيراد منتجات المستوطنات الإسرائيلية باعتبارها تدابير ضرورية تحمل إسرائيل على التفكير في تكاليف استمرار احتلالها وانتهاكها قرارات الأمم المتحدة.

١٠- ورأى أن خارطة الطريق لن تؤتي أُكلها ما لم تقترن بخارطة طريق اقتصادية ترشد إلى سبيل الخلاص من التبعية الفلسطينية لإسرائيل وبناء الثقة باتخاذ تدابير ترمي إلى جعل الطرف الفلسطيني طرفاً مكافئاً لنظيره الإسرائيلي. بيد أن هذه التدابير لن تكون كافية في حد ذاتها، بل لا بد أن تقترن بإرادة سياسية من الجانب الإسرائيلي لتيسير إنشاء دولة فلســـطينية مستقلة وديمقراطية وذات سيادة حدودها هي الحدود المرسومة في حزيران/يونيه ١٩٦٧. وبالإضافة إلى ما تخلِّفه السياسات الإسرائيلية من آثار خطيرة في الاقتصاد الفلسطيني من حيث الدمار المادي والركود الاقتصادي، حدث انكمـــاش شديد في قاعدة الموارد البشرية الفلسطينية، بسبب إزهاق الأرواح واستمرار نزوح الأدمغة من خلال هجرة أصحاب الكفاءات العالية بحثاً عن فرص عمل في بلدان أخرى.

١١- وأكد أن لا غنى عن رأس المال البشري لتحقيق النمو المتوازن والتنمية المستدامة في أي بلد، ولا سيما في ســـياق مـــا بعـــد الحرب. وحث أمانة الأونكتاد على مراعاة ذلك لدى وضع برنامج المساعدة المقبل للشعب الفلســـطيني والتركـــيز على الإمكانات غير المستغلة لقطاع المشاريع الفلسطينية وقدرته على المشاركة الفعالة في عمليـــة إعادة البناء والتنمية. ورحب بمقترحات الأمانة بشأن إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني وتنميته في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، بمـــا في ذلـــك الاقتراح الداعي إلى تعزيز وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وحث المانحين على مساندة الأونكتاد في سعيه إلى مساعدة الاقتصاد الفلسطيني.

١٢- وخـــتاماً، أشـــار إلى اســـتراتيجية إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني من أجل حفز النمو الدينامي، وهي اســـتراتيجية تعتمد على الدروس المستفادة منذ عام ١٩٩٤. وأكد تصميم فلسطين على مواجهة التحدي الذي تطـــرحه المهـــام الضخمة التي تنطوي عليها إعادة بناء الاقتصاد، ولا سيما التغلب على الأثر التراكمي للحرب والاحـــتلال المديد. بيد أن هذه الجهود قد تبوء بالفشل إن لم تفكِّر إسرائيل في المستقبل وتحوِّل نفسها من دولة احتلال تحكم من وراء فوّهة المدفع إلى شريك حقيقي في السلام والتنمية الاقتصادية. إن السلام ممكن، ولكن إذا كان طرف واحد يكفي لإشعال الحرب فإن عقد السلام يستلزم طرفين.

١٣- وأثنى ممثل **البرازيل**، متحدثاً باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، على ما تبذله الأمانة من جهود لا تكل. وحث الأمانة على تكثيف هذه الجهود لتلبية الاحتياجات المتزايدة الناشئة عن الأوضاع المفجعة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وطلب إلى أعضاء المجلس زيادة دعمهم للبرنامج. وأعرب عن قلقه إزاء ما يستتبعه بناء حاجز الفصل من آثار ضارة في الاقتصاد الفلسطيني. وهذه الآثار شديدة بوجه خاص في القطاع الزراعي الفلسطيني، إذ تقع الأراضي المصادَرة لبناء الجدار/الحاجز إلى الشرق من حدود عام ١٩٦٧ وهي من أكثر الأراضي الزراعية إنتاجاً في الضفة الغربية. وقد يفضي بناء الجدار إلى تراجع قدرة الإنتاج الزراعي بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة.

١٤- وقال إن من العلامات النادرة المشجِّعة التلاحم الاجتماعي غير المسبوق في المجتمع الفلسطيني الذي تمكّن من تشغيل عدد من العاملين محلياً أكبر منه في عام ١٩٩٩. ودعا المجتمع الدولي إلى دعم السلطة الفلسطينية في مواجهة التحديات المتمثلة في زيادة أجور قوة العمل المستوعَبة محلياً ورفع إنتاجيتها وإدامة النمو الاقتصادي. كما ينبغي لمجتمع المانحين أن يتعاون في دعم جهود الفلسطينيين الرامية إلى وضع جدول أعمال وأولويات إنمائية خاصة بهم، حتى في ظل الظروف الراهنة.

١٥- وأضاف قائلاً إنه على الرغم من زيادة المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى فلسطين فإن العديد من الأنشطة المقترحة لا يزال يفتقر إلى الموارد اللازمة. فعلى سبيل المثال، أُوقف مشروع إمبريتيك بسبب القيود على الموارد. ويُبرِز هذا الأمر ضرورة تحسين القدرة على التنبؤ بالموارد الخاصة بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني. وأكد أن نقص الموارد يمكن أن يقوِّض بشكل جدي قدرة الأمانة على الاستجابة للاحتياجات الناشئة وفرض مزيد من المعوِّقات على الجهود الإنمائية المتجددة للسلطة الفلسطينية.

١٦- وختاماً، قال إن إنجازات الأمانة تشهد على جدوى وأثر المساعدة التي يقدمها الأونكتاد. وما كان هذا التقدم المحرَز في العمل الفني والتنفيذي ممكناً لولا توافر موارد مركزية كافية منذ عام ٢٠٠١. والحفاظ على هذا الزخم يستوجب توفير مستوى كافٍ من الموارد، على النحو الذي أكده توافق آراء ساو باولو.

١٧- وأعرب ممثل **باكستان**، متحدثاً باسم **المجموعة الآسيوية والصين**، عن تقديره للدعم المستمر الذي يقدمه الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني. وأكد ما تشعر به مجموعته من قلق شديد إزاء استمرار سياسة الإقفال والآثار الاقتصادية المترتبة على الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، ولا سيما بناء حاجز الفصل داخل الأرض المحتلة وما يُلحقه من أضرار إضافية بالزراعة الفلسطينية. ولن يكون من شأن هذا سوى تفاقم الفقر ومَواطن الضعف الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني ومن ثم زيادة التبعية لإسرائيل المفروضة على الشعب الفلسطيني.

١٨- ودعا مجتمع المانحين إلى دعم جهود الفلسطينيين في سبيل وضع جدول أعمال وأولويات إنمائية خاصة بهم. إلا أنه أعرب عن قلقه الشديد إزاء نقص الموارد، الأمر الذي أدى إلى تعليق أحد المشاريع الجاري تنفيذها، وإزاء نقص الموارد داخل وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وأكد أن ذلك سيؤثر سلباً في قدرة الأمانة على الاستجابة بفعالية لولايتي ساو باولو وبانكوك اللتين تنصان على تكثيف المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. ودعا أعضاء المجلس إلى تأمين دعم أشمل وأكثر قابلية للتنبؤ لعمل الأمانة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وأخيراً،

حث المجتمع الدولي على تسريع دعمه للشعب الفلسطيني والتعاون في سبيل تحقيق سلام دائم على أساس المشروعية الدولية والحل القائم على دولتين.

١٩- وأعرب ممثل **نيجيريا**، متحدثاً باسم **المجموعة الأفريقية**، عن تقديره الكامل لدعم الأونكتاد المتواصل للشعب الفلسطيني وأثنى على وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني لما اضطلعت به من عمل خلال السنوات العشرين الماضية. وقال إن مجموعته تشعر بقلق عميق إزاء آثار الاحتلال على الشعب الفلسطيني وإزاء النتائج السلبية الخطيرة للتراع على النشاط الاقتصادي. ودعا إلى تكثيف الدعم الدولي للشعب الفلسطيني وشدد على الضرورة الملحة لتوفير الموارد اللازمة لبرنامج الأونكتاد الخاص بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

٢٠- وأكد ضرورة توفير ظروف اقتصادية أفضل لدعم الشعب الفلسطيني ومساعدته في بناء المؤسسات اللازمة لمواجهة التحديات الراهنة والمقبلة. وشدّد أيضاً على ضرورة بناء السلام الذي يجب أن تظل الأمم المتحدة ملتزمة به. وأخيراً، أعرب عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني لصموده الرائع في وجه ظروف الاحتلال الشديدة القسوة.

٢١- وتساءل ممثل **إسرائيل** عن الحاجة إلى بند خاص بشأن الاقتصاد الفلسطيني أو وحدة خاصة في الأمانة لمعالجة هذه المسألة. وقال إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ٤٥ بلداً من أصل ٥٠ من أقل البلدان نمواً هو أقل كثيراً منه في السلطة الفلسطينية، ومع ذلك لا تستفيد هذه البلدان من معاملة خاصة. وأكد أن إسرائيل لا تزال مستعدة للعمل مع الفلسطينيين من أجل تحسين اقتصادهم، وهي تؤيد تعزيز الاقتصاد الفلسطيني وبنيته التحتية.

٢٢- ورحب بالتدابير التي اقترحتها الأمانة لإعادة تأهيل وإعمار الاقتصاد الفلسطيني، مؤكداً ضرورة النظر إلى تحقيق هذا الهدف نظرة واقعية. ولكن لا سبيل إلى تحقيق هذا الهدف ما دام العنف سائداً، ولا يُعقل دعم التنمية الاقتصادية في حالة من العنف المستمر. إن الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك الاقتصاد الإسرائيلي، لا يمكن إلا أن ينتعش إذا ما تراجع الفلسطينيون عن القرار الذي اتخذوه قبل أربع سنوات بشن موجة من العنف ضد إسرائيل.

٢٣- ورأى أن تقرير الأمانة تحليلي وشامل على ما يبدو، وأنه أُعِدّ بكفاءة مهنية، وهو يرحب بهذا الجهد. إلا أن التقرير، في أجزاء كثيرة منه، يحمِّل إسرائيل مسؤولية التدهور الاقتصادي، متجاهلاً مسؤولية السلطة الفلسطينية عن سوء الإدارة الاقتصادية والاحتكارات والفساد ونقص الشفافية وعدم توفير بيئة داعمة وعدم وجود تخطيط واضح للاقتصاد. وقال إن التقرير يتجاهل دور إسرائيل في التحسينات المسجّلة في عام ٢٠٠٣ وجهودها الثابتة للحفاظ على نسيج الحياة المدنية الفلسطينية، وكذلك استقرار الأسعار النسبي بفضل نظام التجارة المشترك. وباختصار، يعالِج التقرير النتائج لا الأسباب. وأكد أن الوقف الفوري للإرهاب الفلسطيني بجميع أشكاله سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد الفلسطيني.

٢٤- ورأى أن بعض الوقائع والأرقام المذكورة في التقرير، ولا سيما وصف النتائج المترتبة على بناء السياج الأمني الإسرائيلي، مبالَغ فيها بشكل مفرط. ولم يذكر التقرير البوابات الـ ٢٤ التي فُتحت على طول السياج للسماح للفلسطينيين بزراعة أرضهم بحرية، ولا التدابير التي اتخذها إسرائيل لتغيير مسار السياج من أجل موازنة

احتـــياجات إســـرائيل الأمنية ورفاهية السكان الفلسطينيين. كما نشر التقرير أرقاماً خاطئة، لم يؤكدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بشأن درجة الأضرار المادية والفقر الذي يكابده الفلسطينيون.

٢٥- وأضـــاف قـــائلاً إنه، تماشياً مع عزم إسرائيل على الانسحاب من غزة، استُهِل حوار مع البنك الدولي ومجـــتمع المانحين لإيجاد سبيل إلى إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني كخطوة أولى صوب "اليوم التالي". ورأى في تقريـــر الأمانة ببعض التلميحات إلى مستقبل اتفاق باريس الاقتصادي الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات ثنائية مكـــثّفة والـــذي لا ينبغي تنقيحه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين. وقال إن على الأمانة، قبل أن تنظر في طلبات الحصول على موارد من خارج الميزانية، أن تطلب من السلطة الفلسطينية تقريراً عن الخطوات المفصلة التي تنوي اتخاذها لتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وفقاً للمطالب الدولية.

٢٦- وقالـــت ممثلة **مصر** إنها كانت تفضل أن يركِّز بيانها على التطورات الإيجابية في مجال تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وتقييم هذه المساعدة. كما كانت تفضِّل توافر ظروف محايدة على الأقل تمكِّن من التركيز على تلبـــية احتياجات الشعب الفلسطيني الذي ما برح يعاني احتلالاً دموياً لأكثر من ٥٠ عاماً. إلا أن الأحداث في الميدان وممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلية لم تترك مجالاً لهذه المسائل الهامة. إن معاناة الشعب الفلسطيني نتيجة التوغلات الإسرائيلية، وخاصة في الأسابيع القليلة الماضية، لا تشمل تدمير البنية التحتية وموارد المياه فحسب بل أيضاً تدمير العنصر البشري نفسه وحقوقه غير القابلة للتصرف. وقد حذر وزير الخارجية المصري، أمام الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر، من مغبة استمرار ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلية التي تشمل تدمير المنازل والبنية التحتية وسياسة الإقفال والاغتيالات والعقاب الجماعي.

٢٧- وأضافت قائلة إن تقرير الأمانة يبيِّن بوضوح الأثر الاقتصادي للاحتلال والمعاناة التي يفرضها على الشعب الفلسطيني. وأكدت أن "جدار الفصل" الذي تبنيه الحكومة الإسرائيلية سيحتجز ١٣ في المائة من الأرض الزراعية بين الخط الأخضر والجدار. وقد أفتت محكمة العدل الدولية بعدم مشروعية بناء الجدار.

٢٨- ودعـــت المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة التي تفي بشواغل وأولويات الشعب الفلسطيني من أجل منع الاحتلال من تحقيق أهدافه. ويمكن للمجلس أن يعزِّز الجهود الدولية بتوفير موارد كافية لوحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، على نحو ما تدعو إليه الفقرة ٣٥ من توافق آراء ساو باولو. ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة في ضـــوء نقص الموارد الذي تواجهه الوحدة حالياً. ودعت المجلس إلى الوفاء بالتزاماته تجاه هذا البرنامج، لا بتوفير موارد جديدة من خارج الميزانية فحسب وإنما أيضاً بإعادة توزيع موارد الأمانة من الميزانية العادية.

٢٩- وأكـــدت أن الهدف النهائي من كل المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني هو الاستقلال الكامل، ولن يتاح تحقيق النتائج المنشودة من المساعدة في مناخ عسكري وسياسي سلبي للغاية. ودعت إلى التنفيذ الكامل لجميع القـــرارات ذات الصلة، ولا سيما قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة.

٣٠- وختاماً، اقترحت تعزيز التعاون بين مصر وأمانة الأونكتاد، هذا التعاون الذي بدأ مؤخراً في مجال النقل العابر بين فلسطين ومصر والأردن. وحيّت الشعب الفلسطيني على عزيمته وصموده وأكدت أن كفاحه سيتكلل في نهاية المطاف بالاستقلال الوطني في إطار الشرعية الدولية.

٣١- وقالت ممثلة **الولايات المتحدة الأمريكية** إن الآراء قد تختلف في أسباب الوضع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني ولكن أحداً لا يجادل في الخراب الذي لحق به في السنوات الأخيرة، والذي توجد عليه دلائل ساطعة. وأوضحت أن نهج حكومتها إزاء المشكلة تنقسم إلى ثلاثة أجزاء. أولاً، السلام هو الأساس وإحراز أي تقدم على الجبهة السياسية أو الاقتصادية يتطلب السلام. والسلام يتطلب بدوره أداءً فلسطينياً فعالاً على الصعيد الأمني وسلطة فلسطينية قادرة فعلاً على توجيه شعبها صوب السلام. ثانياً، يتطلب إحراز تقدم عملية سياسية جدية تنفَّذ في إطارها خارطة الطريق للسلام وتهدف إلى إيجاد حل قائم على دولتين. وأخيراً، تستدعي الأزمة الاقتصادية المزمنة بذل جهود إنسانية متصلة كما تستدعي بذل جهود لبناء مؤسسات فلسطينية قوية ومسؤولة. وهذا ضروري أكثر من أي وقت مضى في ضوء التحديات الحقيقية التي ينطوي عليها إنعاش الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب من غزة.

٣٢- وأضافت قائلة إن الولايات المتحدة تصدرت الجهود الإنمائية والإنسانية وقدمت ما يزيد على مليار دولار من المساعدات إلى السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٩٣. وفي عام ٢٠٠٤ وحده، تجاوز مجموع ما قدمته الولايات المتحدة من مساعدة إلى الشعب الفلسطيني ٢٠٠ مليون دولار. والولايات المتحدة هي بلا منازع أكبر مانح ثنائي في الضفة الغربية وغزة. ولكن، كما هو الأمر في أماكن عديدة في العالم، لا يكفي المال وحده لإنجاز العمل. إذ لا بد من تحلي الجميع بالنوايا الطيبة، وكذلك الشركاء الذين عليهم أن يعملوا معاً بصورة بناءة لتلبية الاحتياجات الفلسطينية والمساعدة على إعادة المنطقة إلى مسار السلام.

٣٣- وأكد ممثل **إندونيسيا** أن حالة الحرب الأليمة في الأرض الفلسطينية المحتلة يمكن أن تترتب عليها عواقب وخيمة بالنسبة للمنطقة، وكذلك بالنسبة للعالم أجمع. وأي جهود يبذلها المجتمع الدولي لن تحقق آثارها القصوى المنشودة إن لم تتح للشعب الفلسطيني فرصة لإعادة بناء اقتصاده في بيئة سلمية. وأعرب عن قلقه البالغ إزاء بناء إسرائيل حاجز الفصل وإزاء آثاره الضارة في الاقتصاد الفلسطيني.

٣٤- وقال إن من دواعي التشجيع أن الأونكتاد دأب على تنفيذ برنامج تقديم المساعدة الإنمائية للشعب الفلسطيني. ويجب متابعة ولاية ساو باولو الواضحة في هذا المجال بتقديم مساعدة أكثر تركيزاً وتكاملاً وشمولاً في المستقبل، على أن يعزز المجلس هذه المساعدة بتأييده المنتظم. وأقر الحاجة إلى إقامة صلة بين الإغاثة، بما في ذلك المساعدة الطارئة، والتنمية. إلا أنه أكد أهمية توفير موارد أكثر قابلية للتنبؤ لمواجهة مشاكل الشعب الفلسطيني المتعددة الجوانب، وحث المانحين على مواصلة وزيادة دعمهم لتمكين الأونكتاد من تعزيز المساعدة التي يقدمها إلى الشعب الفلسطيني.

٣٥- وأثنى ممثل **جمهورية إيران الإسلامية** على الأونكتاد لما يقدمه من مساعدة إلى الشعب الفلسطيني منذ أكثر من ٢٠ سنة. وقال إن جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي في فلسطين تراجعت نتيجة للاحتلال. والأرقام الوحيدة

المتصـــاعدة هي أرقام البطالة والعجز. وشدد على الآثار السلبية الواسعة النطاق المترتبة على بناء حاجز الفصل. وتساءل عما إذا كان الأونكتاد يعتزم مواصلة تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين في نفس الشكل والإطار أم إذا كان يعـــتزم إدخال تغييرات على هيكل المساعدة بالاستناد إلى الأوضاع الأخيرة المفروضة على الفلسطينيين. وأخيراً، طلـــب إلى الأونكـــتاد أن يـــدرج في عمله المقبل تحليل وتقييم ما يترتب على جدار الفصل من آثار اجتماعية واقتصادية في التنمية الفلسطينية.

٣٦- وشكر ممثل **تونس** الأونكتاد على ما يبذله من جهود في مساعدة الشعب الفلسطيني. وقال إن تقرير الأمانة يبين بوضوح تأثير الاحتلال الإسرائيلي وسياسة الإغلاق في الشعب الفلسطيني واقتصاده. ومع استمرار تراجع الناتج المحـــلي الإجمالي وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة للبطالة، يزداد الشعب الفلسطيني فقراً ومعاناة، في ظل دمار اقتصادي لم يشهد العالم مثيلاً لـــه منذ الحرب العالمية الثانية. ولقد استجاب عمل الأونكتاد لاحتياجات الشعب الفلسطيني المتزايدة، ولذلك يناشد وفد بلده مجتمع المانحين زيادة دعمهم لهذا البرنامج.

٣٧- وأعربـــت ممـــثلة **كوبا** عن تقديرها للتقرير ورحبت بأوجه النجاح التي أحرزتها الأمانة على الرغم من الظروف الميدانية الصعبة. وأكدت تضامن حكومتها الكامل مع كفاح الشعب الفلسطيني. وقالت إن كوبا مقتنعة بـــدور الأونكـــتاد في التنمية الاقتصادية، ولا سيما في إطار البرنامج الخاص بالشعب الفلسطيني. وكررت النداء الموجه لمساعدة الشعب الفلسطيني من خلال توفير موارد أشمل وأكثر قابلية للتنبؤ لأنشطة الأونكتاد في هذا المجال.

٣٨- وقال ممثل **المغرب** إن تقرير الأمانة يظهر أن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال يعاني الأمرين، مع ما يترتب على ذلـــك مـــن عواقـــب وخيمة من حيث تأثر الناس. وأكد الحاجة إلى إعادة تركيز المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلســـطيني لتلبية احتياجاته العاجلة. وأضاف قائلاً إن الاقتصاد الممزق بالحرب والحواجز الطرقية وغير ذلك من ممارســـات ســـلطات الاحتلال تعوق النمو والتنمية الاقتصادية للشعب الفلسطيني. كما لا يمكن تجاهل القضايا السياسية والاجتماعية لأنها عوامل رئيسية تؤثر في الشؤون الاقتصادية. وشدد على ضرورة تنفيذ توافق آراء ساو باولو من حيث صلته بالشعب الفلسطيني، وطلب إلى المانحين والمجتمع الدولي دعم الشعب الفلسطيني. كما دعا إلى وضع حد للاحتلال، لأن السلام العادل والدائم وحده كفيل بتوفير الرخاء للجميع.

٣٩- وشدد ممثل **الأردن** على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى الشعب الفلسطيني، وخاصة في ضوء التصعيد الأخير لممارسات قوات الاحتلال، بما في ذلك مصادرة الأراضي الزراعية وسياسة الإقفال وتدمير أسباب الرزق. وقال إن الأردن لا يزال يشعر بقلق شديد إزاء هذا الوضع، وإنه فعل دائماً أقصى ما بوسعه لبناء السلام في المنطقة.

٤٠- وأعـــرب ممثل **بنن**، متحدثاً باسم **أقل البلدان نمواً**، عن تقديره لعمل وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، خاصة في ظل ظروف ميدانية بالغة الصعوبة. فالحرب والفقر ومعاناة الناس عوامل متعاضدة، وقال إن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي يجري تدميرها وإن الشعب الفلسطيني يعيش في ظروف قاسية. وأكد أن جهود المجتمع الدولي لن تحقق النتائج المنشودة ما لم تتغير الأوضاع. وأشار إلى مناقشة المجلس بشأن الاستثمار في السلام

في ســـري لانكا، وحث المجتمع الدولي على الالتزام بالسلام لإعادة الشعب الفلسطيني إلى بلده لكي يساعد على إعادة بناء مجتمعه.

٤١- وأعرب ممثل **الاتحاد الروسي** عن تقديره لتقرير الأمانة، لا سيما بالنظر إلى تعقد الحالة في الميدان. وقال إن الأعمـــال المـــنجزة في هذا المجال جديرة بالثناء وأن التقرير يقدم معلومات قيمة جداً بشأن الحالة الاقتصادية للشعب الفلسطيني. وأعرب عن أمل بلده الخالص أن يواصل الأونكتاد عمله في هذا المجال، كمساهمة في الجهود المبذولة صوب تحقيق سلام دائم في المنطقة.

٤٢- وأثـــنى ممـــثل **الصـــين** عـــلى ما جاء في تقرير الأمانة من تحليل شامل للتحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني. وقال إن أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد تناسب الاحتياجات المحددة للشعب الفلسطيني وجهـــوده المبذولة لصياغة استراتيجيات للتنمية الاقتصادية. وأعرب عن ارتياحه لعمل الأونكتاد إجمالاً، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء ما تواجهه وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني من نقص في الموارد، بينما الاقتصاد الفلســـطيني في أمـــس الحاجـــة إلى الانتعاش. وقال إنه يأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من توفير مزيد من الموارد للأونكتاد في هذا الصدد. وأعرب أيضاً عن قلق بلده العميق إزاء التطورات في الميدان والحاجة إلى تهيئة بيئة مواتية للتنمية من خلال السلام. وأكد أن الأونكتاد هو وكالة الأمم المتحدة الوحيدة التي توفر مثل هذه المساعدة الإنمائية المتخصصة للشعب الفلسطيني وأن عمله يحظى بالتقدير حقاً.

٤٣- وأعرب ممثل **السودان** عن تقديره للعمل الشامل الذي يضطلع به الأونكتاد ولتقريره عن المساعدة المقدمة إلى الشـــعب الفلسطيني. وقال إن الوضع الميداني يجعل الحالة أشد تعقيداً ويزيد من صعوبة تحقيق السلام. ودعا أعضاء المجتمع الدولي إلى بذل قصارى جهدهم لمساعدة الشعب الفلسطيني على إعادة بناء بنيته التحتية واقتصاده.

- - - - -